

مستقبل ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني



مصطفى البرغوثي

الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية

بدأ البرغوثي حديثه بالإشارة إلى صعوبة معالجة موضوع الديمقراطية الداخلية دون فهم الإطار العام لما يجري في فلسطين، أو التهرب من أسئلة ملموسة ومحددة مطروحة أمام كل الأطراف السياسية، وليس فقط السلطة، فقط.

وقال إن السؤال الأول هو: ما الذي سنحققه بعد انتفاضة استمرت أربع سنوات وأربعة أشهر وتضحيات جسيمة؟ وكيف سينعكس حجم هذه التضحية على الأداء الفلسطيني، وعلى المواقف السياسية الفلسطينية، وهل لا يوجد هناك تفريط ما في الحديث بعد كل هذه التضحيات عن العودة إلى ٢٨ أيلول ٢٠٠٠؟

والسؤال الثاني، الذي يطرح نفسه، حسب البرغوثي، هو: أية رؤية ستسود، هل هي رؤية الشعب الفلسطيني، الذي خاض على أساسها نضاله من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة حقيقية، بما في ذلك إزالة المستوطنات وجدار الفصل العنصري، وعودة القدس، وحدود عام ٦٧، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، أم الرؤية الثانية التي نتحدث عنها الآن عن عودة إلى نهج أو سلو كعونان للبرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية، وخارطة الطريق، مع خطورة الانزلاق نحو فكرة دولة مؤقتة وحلول انتقالية دون حل المشاكل الجوهرية للشعب الفلسطيني، وبالتالي تكريس نظام إبارتهايد في الأراضي المحتلة؟

وأوضح أن السؤال الثالث المطروح، هو: أليست هناك فعلاً حاجة كي نتنبه كفلسطينيين إلى خطورة فكرة تشكل قاعدة اجتماعية لحل منقوص عن الحل الوطني، الذي يشكل قاعدة الإجماع الوطني الفلسطيني على دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة؟ وماذا سيكون موقفنا من محاولات توسيع القاعدة الاجتماعية لحل منقوص بدعم من التمويل المالي الخارجي؟

وفي طرحه السؤال الرابع، قال البرغوثي: كيف يمكن، وهل يمكن، أن نقبل بوقف إطلاق نار متبادل دون وقف بناء جدار الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني، ووقف بناء المستوطنات، وفي ظل عملية تستهدف فصل القدس كلياً عن الضفة الغربية؟ وهل نقبل مرة أخرى بالعودة إلى الإفراج عن الأسرى على أساس الشروط الإسرائيلية، ومبدأ «الأيادي الملتصقة بالدماء»؟

عقب ذلك، تطرق البرغوثي إلى الانتخابات بوصفها عملية ديمقراطية للنظام السياسي، قائلاً: أعتقد أننا خطونا خطوة كبيرة جداً خلال الانتخابات الرئاسية، وما سبقها من انتخابات بلدية، نحو نظام ديمقراطي. ويبدو لي أن ما جرى بالمجمل بمثابة تغيير لا رجعة فيه باتجاه النظام الديمقراطي، وحيث أنه لا يمكن أن يتعايش نظام حكم الحزب الواحد والديمقراطية فإننا نتحدث في الواقع عن توجه نحو قبول مبدأ تداول السلطة بالطرق السلمية.

وقدم تقييماً لعملية الانتخابات الرئاسية، ركز فيه على النقاط الرئيسية التالية:

(١) لا يجب أن نبالغ فيما جرى، فهو بداية وضعتنا على طريق غير قابلة للعودة إلى الوراء، ولا يجب أن لا نقلل من أهميته، فهذه باعتقادي أول انتخابات ديمقراطية في العالم العربي يجري فيها تنافس حقيقي على السلطة القائمة.

(٢) رغم العبث غير المبرر والضغوط والتلاعب الذي جرى، والضغط على لجنة الانتخابات المركزية، والذي بدا كأنه نكسة نحو ممارسات الماضي، تبقى هذه

وأردف: أعتقد أن المضي في هذه العملية الإصلاحية سيساهم في تحديد علاقة حركة فتح بالسلطة الفلسطينية، وكذلك العلاقة مع كافة القوى الفلسطينية.

وأوضح أنه كان من الصعب في مرحلة الرئيس عرفات إيجاد الفوارق بين السلطة وحركة فتح، غير أن الحركة لا تتحمل وحدها مسؤولية ما حصل، باعتبار أن هناك أسباباً موضوعية وأخرى لها علاقة بالقوى السياسية الأخرى سواء حماس، أو الجهاد الإسلامي، أو فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

واستحضر استنكاف بعض فصائل المنظمة عن المشاركة في انتخابات العام ١٩٩٦، واقتصر دورها على لعب دور المعارضة، دون أن تشارك في السلطة، أو أن يكون لها حضور داخل "التشريعي"، موضحاً أنها عمدت إلى استخدام السياسة كعنوان لممارسة المعارضة، دون الاكتراث بسائر التفاصيل المتعلقة بحياة الشعب الفلسطيني، وكيف يمكن أن يؤسس لنظام سياسي.

واستدرك قائلاً: حاولت «فتح»، رغم كونها حزب السلطة، وكل ما قيل عنها، أن تلعب هذا الدور المعارض، سواء داخل المجلس التشريعي، أو في تشكيل رأي عام مناهض لبعض التصرفات أو لمنهج العمل الذي كان قائماً في السلطة.

وتابع: برأيي، فيما يتعلق بموضوع الفساد، أو سوء الإدارة، أو الاعتداء على حقوق الناس من قبل بعض المؤسسات الأمنية للسلطة، كان الصوت الخارج من داخل حركة فتح أعلى من الصوت الخارج من الأطر السياسية الأخرى، وأنا لا أتكلم هنا عن صوت في قاعة، بل صوت وجد تعبيراته العملية في تظاهرات وإعتصامات ومواقف اتخذت من أجل ضبط بعض الذين ذهبوا بعيداً، سواء في الفساد، أو الاعتداء على حقوق المواطنين، أو سوء استخدام السلطة.

وقال: لا أعتقد الآن، أن مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية ستكون مضمونة بنسبة مائة بالمائة، ولكن أرجو أن تشارك فيها، رغم أن نتائج الانتخابات البلدية، وتحديدًا في قطاع غزة، ربما شكلت بالنسبة لنا في حركة فتح مصدراً للقلق، وأعتقد أنها يجب أن تكون مصدر قلق لكل الراغبين بتأسيس نظام سياسي ديمقراطي في فلسطين.. ويجب على اليسار والمثقفين الفلسطينيين أن يقلقوا، كذلك، على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني.

ونوه إلى أن وجود «فتح» وقوتها ضرورة وطنية في هذه المرحلة، للتأسيس لنظام سياسي ديمقراطي حقيقي، مضيفاً "في حالة تأكل، أو تراجع، أو تفكك الحركة، أو فقدانها مستوى حضورها في الساحة الفلسطينية، فإن المهزوم أو المتراجع، لن يكون «فتح»، التي سجل عليها كثير من التصرفات السلبية من قبل بعض من تنفذوا وأساءوا استخدام السلطة في مجالات المال والأمن والإدارة، بل الشعب الفلسطيني".

وقال، "أعتقد أن الشعب الفلسطيني يعاقب نفسه إذا تراجعت الحركة".

وأوضح أنه "لا يقصد بحديثه أن لا تستوعب فتح أية رسالة مما حدث، وأن لا تستقبل أي ضوء أحمر من الانتخابات، وبالتالي لا تعدل نفسها"، موضحاً أنه إذا شكلت الانتخابات المحلية الأخيرة في الضفة والقطاع، عينة نموذجية للحالة التي ستكون عليها الانتخابات التشريعية، فيجب على الشعب الفلسطيني، وخصوصاً أولئك الذين يرغبون بنظام ديمقراطي تسوده الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وكل المعايير الديمقراطية، أن يقلقوا تماماً، على حد قوله.

وتابع: لا أريد أن أتهم سلفاً بأن كواحد حركة حماس، لن يتصرفوا بشكل ديمقراطي إذا حصلوا على الأغلبية وتبوأوا مقاليد السلطة، لكنني والجميع يدركون المصدر الأساسي لأي قرار يتخذ في حركة تستند إلى الاعتبار الديني في كل قراراتها السياسية والإدارية والاجتماعية.

واستدرك: لذا، أرى بدلاً من أن ينشغل المثقفون الفلسطينيون والأطر السياسية الفلسطينية باستسهال الاستمرار في انتقاد نهج «فتح» ومناقشة وتقييم تفاصيل التفاصيل، أن يراعوا تحقيق توازن في موضوع الانتقاد، بمعنى أنه يمكن أن تطرح الأسئلة المتعلقة بالوجهة المستقبلية لحركة فتح وعلاقتها بالسلطة والمرحلة المقبلة، ولكن كم من القوى السياسية وحلقات التأثير ودوائر النقاش، مثلاً، تطرح أسئلة تتعلق بحركة حماس من حيث مصادر تمويلها ودخلها، وكيف تغطي هذا الكم الهائل من النشاطات بمبالغ خيالية. كيف نتحدث عن نظام سياسي ديمقراطي في المستقبل ونواصل «الكل يمكينا»؟

وقال: إذا أردنا تقييم أداء القوى الفلسطينية، لماذا يتقن الجميع في التعامل مع فتح بصفتها الحركة الأسهل كي توضع على المشرحة، وتقييم أي عمل تقوم به؟! ولماذا يتم التعامل كأنما فتح والسلطة تساوي مفاوضات، وحركة حماس والجهاد الإسلامي تساوي مقاومة؟! وحيث تبني على هذه القسمة المواقف وعملية التقييم لأداء القوى، مع أن هذه القسمة غير صحيحة، لأن حركة فتح جزء رئيسي من عملية المقاومة المستمرة، بل وفي مقدمة هذه العملية منذ ٤٠ سنة وحتى الآن.

العملية، خاصة ما جرى في الانتخابات البلدية، على درجة عالية من الديمقراطية.

(٣) الاستنتاج الثالث أن هذه الانتخابات عكست مبدأ التعددية السياسية.. وهناك ثلاث قوى رئيسية في المجتمع الفلسطيني، هي: حركة «فتح»، وحركة «حماس» والتيار الإسلامي، والتيار الوطني الديمقراطي، وهذا الأخير موجود بقوة على الأرض ولديه شعبية تعادل ٢٠٪، وإذا جمعنا إليها نسبة ٥٪ حصل عليها ممثلون ديمقراطيون آخرون، فهذه ليست بالنسبة القليلة، فنحن نتحدث عن ربع المجتمع.

هناك ثلاث قوى رئيسية في المجتمع

الفلسطيني، هي: حركة «فتح»،

وحركة «حماس» والتيار الإسلامي،

والتيار الوطني الديمقراطي، وهذا

الأخير موجود بقوة على الأرض.

وبرأيي، لدى التيار الوطني الديمقراطي قابلية وطاقة كي يصل إلى نسبة ٤٥٪ وربما أكثر، إذا عرف كيف يوحد جهوده وطاقاته ويمارس نشاطه السياسي والكفاحي والديمقراطي. وقد أظهرت الانتخابات مسألة حساسة جداً، مضمونها أنه لا يمكن أن يكون الإنسان سلطة ومعارضة في الوقت ذاته، فإما أن يكون في السلطة أو المعارضة. وبالتالي، يجب أن نتحدث عن المعارضة الديمقراطية وليس الرؤيا الديمقراطية، وحتى تكون هذه الديمقراطية قوة فعالة يجب أن تكون قوة معارضة فعالة في المجتمع.

(٤) الاستنتاج الرابع والأخير يتعلق بكسر حاجز الخوف، فهناك العديد من الناس كانوا خائفين

ويقولون نريد التصويت لكننا خائفون من خسارة وظائفنا، وغير ذلك.. وأعتقد أن حاجز الخوف قد كسر، وقد انتظرت حتى هذه اللحظة أن يحضر لي أحد أسماء أناس عوقبوا بسبب التصويت، ولكن هذا لم يحدث. صحيح حصلت مضايقات خلال الانتخابات، ولكن المسألة الأساسية أن الانتخابات الرئاسية والبلدية قطعت شوطاً كبيراً نحو تكريس التعددية السياسية، وأتوقع أن يكون هناك اندفاع وجرأة أكبر في المشاركة السياسية في المستقبل.

ثم انتقل البرغوثي لتناول «العقبات التي تحول دون ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني، والتي يجب التعاطي معها ومعالجتها، أولاً بالتأكيد على أن الانتخابات ليست هي الديمقراطية، وإنما هي مجرد وسيلة وشكل وآلية من آليات بناء الديمقراطية، وربما كشفت لنا الانتخابات التي جرت الكثير من الإشكاليات الأساسية، التي ما زالت قائمة في النظام السياسي الفلسطيني، ولا بد من معالجتها من أجل استكمال بناء النظام الوطني الديمقراطي».

وأشار إلى أن النقطة الجوهرية الأولى، التي واجهتها تجربة انتخابات الرئاسة، هي الاحتلال، ورغم ذلك فقد ثبت أن إجراء الانتخابات تحت الاحتلال أمر ممكن، داعياً إلى «النظر إلى الانتخابات كوسيلة كفاح ومقاومة وليس باعتبارها استكانة لإجراءات وقرارات الاحتلال».

وتطرق إلى «عيين أساسيين في موضوع إجراءات الانتخابات في القدس، الأول: أن السلطة تفاوضت مع الإسرائيليين ووصلت إلى اتفاق غير مقبول.. والثاني تمثل بوجود قيود كبيرة جداً على تصويت المقدسيين وإصرار على عدم تصويت المواطنين داخل البلدة القديمة إلا في مراكز البريد».

وأوضح أن إحدى المعضلات الرئيسية التي تعيق تطور النظام الديمقراطي، «تمثل بوجود إشكالية ناجمة عن علاقة الحزب الحاكم (فتح) بأجهزة السلطة. فمن الناحية العملية، هناك اندماج كامل، ولا يمكن أن تتطور الديمقراطية حتى لمصلحة حركة فتح دون فصل الحزب الحاكم عن جهاز الدولة. وهذا الفصل له ثلاثة جوانب: الأول الفصل الذهني، ويعني أن يصبح هناك